

## المجلس الأعلى للقوات المسلحة

### المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١١

بشأن الموافقة على الاتفاق الموقع في نيويورك بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء المركز الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة - مصر

### رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛  
وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

### قرر

المرسوم بقانون الآتى نصه . وقد أصدرناه :

### ( المادة الاولى )

ووفق على الاتفاق الموقع في نيويورك بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء المركز الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة - مصر ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

### ( المادة الثانية )

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ

( الموافق ٣ أبريل سنة ٢٠١١ م ) .

المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

## اتفاق

## بين

حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأمم المتحدة  
الإنمائى لإنشاء المركز الإقليمى للدول العربية التابع لبرنامج  
الأمم المتحدة الإنمائى فى القاهرة - مصر

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ( المشار إليه فى ما يلى باسم «البرنامج الإنمائى»  
وحكومة جمهورية مصر العربية ( المشار إليها فى ما يلى باسم « الحكومة » ) ؛

لما كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أنشأت برنامج الأمم المتحدة الإنمائى  
لدعم وتكميل الجهود الوطنية التى تبذلها البلدان النامية من أجل إيجاد حل  
لأهم مشاكل التنمية الاقتصادية فيها، ولتعزيز التقدم الاجتماعى وتحسين مستويات  
المعيشة ؛

ولما كان البرنامج الإنمائى يقدم الدعم إلى الجهود الوطنية فى منطقة الدول العربية  
من أجل التعجيل بالنهوض بالتنمية البشرية بغية القضاء على الفقر وإحداث تحسن  
حقيقى فى حياة الناس والفرص المتاحة أمامهم ، من خلال التنمية والنمو الاقتصادى  
المنصف والمستدام وتطوير القدرات الوطنية ؛

وإذ يشار إلى أن البرنامج الإنمائى قرر أن أفضل وسيلة لتدعيم المساعدة التى يقدمها  
للجهود الإنمائية الوطنية عبر مكاتبه القطرية ، ومنها المكاتب القطرية الثمانية عشرة فى  
منطقة الدول العربية ، تتمثل فى نقل خدماته التقنية والاستشارية والمتصلة بتطوير  
القدرات إلى المستوى الإقليمى ؛

وإذ يشار إلى أن المجلس التنفيذى للبرنامج الإنمائى أيد إنشاء مراكز إقليمية  
تابعة للبرنامج فى كل المناطق الجغرافية ، بما فى ذلك مركز إقليمى فى مكتب  
الدول العربية ، يرأس كلاً منها نائب مدير إقليمى ، وذلك بغية تعزيز النتائج الإنمائية  
والإدارية للبرنامج ونتائج تنسيق أنشطة الأمم المتحدة فى البلدان المستفيدة من البرامج  
فى المنطقة ؛

وإذ يشار إلى أن البرنامج الإنمائي يسعى إلى إنشاء المركز الإقليمي للدول العربية في مدينة القاهرة في جمهورية مصر العربية ؛

وحيث إن حكومة جمهورية مصر العربية ترحب بإنشاء المركز الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة ؛

وحيث إن الحكومة توافق على منح المركز الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنشأ في القاهرة ( المشار إليه فيما بعد باسم « المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي » أو « المركز » ) كل الامتيازات والحصانات والإعفاءات والتسهيلات اللازمة لتمكين المركز من أداء وظائفه ؛

وبالإشارة إلى أن اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ شباط / فبراير ١٩٤٦ وانضمت إليها مصر في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٤٨ ، تنطبق على المركز وأماكن عمله وأمواله وأصوله وعلى موظفيه وأنشطتهم الرسمية في مصر ؛

فإن الحكومة والبرنامج الإنمائي قد أبرما هذا الاتفاق بروح من التعاون الودي .

### ( المادة الأولى )

#### تعريف

#### البند ١ - لاغراض هذا الاتفاق :

( أ ) يُقصد بتعبير « البعثات الأجنبية المعتمدة في البلد المضيف » البعثات الدبلوماسية والقنصلية وبعثات المنظمات الدولية في جمهورية مصر العربية .

( ب ) يُقصد بتعبير « السلطات المختصة » السلطات الحكومية الوطنية والمحلية العاملة بموجب القوانين واللوائح المعمول بها في جمهورية مصر العربية .

( ج ) يُقصد بتعبير « محفوظات المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي » كل السجلات ، والمراسلات ، والوثائق ، والمخطوطات ، وسجلات الحواسيب ، والصور الثابتة والمتحركة ، والأفلام ، والتسجيلات الصوتية التي يمتلكها المركز أو يحتفظ بها دعماً لما يقوم به من مهام .

- (د) يُقصد بتعبير « الاتفاقية » اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ شباط / فبراير ١٩٤٦
- (هـ) يُقصد بتعبير « مدير المركز » رئيس المركز في جمهورية مصر العربية .
- (و) يُقصد بتعبير « البلد المضيف » جمهورية مصر العربية .
- (ز) يُقصد بتعبير « موظفو المركز » جميع الموظفين المعيّنين للعمل في المركز ، بغض النظر عن جنسياتهم ، باستثناء الموظفين الذين يعينون محلياً والذين تدفع أجورهم بالساعة وفق المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٦ ( د - ١ ) المؤرخ ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٦
- (ح) يقصد بتعبير « الطرفان » البرنامج الإنمائي والحكومة .
- (ط) يُقصد بتعبير « الأشخاص الذين يؤدون خدمات للمركز » المتعاقدون لتقديم الخدمات ، والخبراء التشغيليون ، والمتطوعون ، والخبراء الاستشاريون ، والأشخاص القانونيون والطبيعيون وموظفهم ، ويشمل التعبير أيضاً المنظمات الحكومية أو غير الحكومية أو الشركات ، وموظفيها ، التي قد يتعاقد معها البرنامج الإنمائي ، سواء كوكالة منفذة أو غير ذلك ، لتنفيذ أو المساعدة في تنفيذ ما يقدمه البرنامج الإنمائي من مساعدات إلى أي مشروع .
- (ي) يُقصد بتعبير « مباني المركز » المرافق التي يستخدمها المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي في جمهورية مصر العربية لغرض الاضطلاع بمهامه .
- (ك) يُقصد بتعبير « ممتلكات المركز » كل الممتلكات ، بما في ذلك الأموال والدخل والأصول الأخرى التابعة للمركز الإقليمي للبرنامج الإنمائي أو تلك التي يحتفظ بها المركز أو يديرها تدعيماً لما يقوم به من مهام .
- (ل) يقصد بتعبير « الأمين العام » الأمين العام للأمم المتحدة .
- (م) يقصد بتعبير « الاتصالات السلكية واللاسلكية » أي بث أو إرسال أو استقبال لمعلومات كتابية أو شفوية ، أو لصور أو صوت أو معلومات من أي طابع آخر عن طريق البث السلكي واللاسلكي ، والسواتل الفضائية، والألياف الضوئية ، أو أية وسيلة إلكترونية أو كهرومغناطيسية أخرى .

## ( المادة الثانية )

## غرض الاتفاق ونطاقه

البند ٢ - ينظم هذا الاتفاق مركز مباني المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي ، وموظفيه ، والخبراء الموفدين في مهمات ، والأشخاص الذين يؤدون خدمات له في البلد المضيف .

البند ٣ - أي مبنى في جمهورية مصر العربية قد يُستخدم ، بموافقة الحكومة ، لعقد اجتماعات ، وحلقات دراسية ، ودورات تدريبية ، وندوات ، وحلقات عمل ، وأنشطة مماثلة ينظمها المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي يكون مشمولاً مؤقتاً بمقر المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي . ويطبق هذا الاتفاق ، مع إجراء التعديلات اللازمة حسب مقتضى الحال ، على كل هذه الاجتماعات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية والندوات وحلقات العمل والأنشطة المماثلة التي ينظمها المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي .

## ( المادة الثالثة )

## تطبيق الاتفاقية

البند ٤ - تكون الاتفاقية قابلة للتطبيق على المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي وممتلكاته وأمواله وأصوله ، وكذلك على موظفيه ، وعلى الخبراء الموفدين في مهمات ، وعلى الأشخاص الذين يؤدون خدمات للمركز في جمهورية مصر العربية .

## ( المادة الرابعة )

## الأهلية القانونية

البند ٥ - ( أ ) يكون للأمم المتحدة ، التي تتصرف عن طريق البرنامج الإنمائي ، الأهلية لما يلي :

١ - إبرام العقود .

٢ - حيازة الممتلكات الثابتة والمنقولة والتصرف فيها .

٣ - إقامة الدعاوى القضائية .

(ب) لأغراض هذه المادة ، يكون البرنامج الإنمائي ممثلاً بمدير المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي .

## ( المادة الخامسة )

**حرمة المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي**

**البند ٦ - ( أ )** تكون حرمة المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي مصونة وتتمتع بممتلكاته وأصوله ، حيثما وجدت في البلد المضيف وأياً كان حائزها ، بالحصانة من أى شكل من أشكال الإجراءات القانونية ، إلا بقدر ما يكون قد تم ، فى أى قضية بعينها ، التنازل صراحة عن تلك الحصانة وفقاً للاتفاقية ، ولا يمتد أى تنازل عن الحصانة من الإجراءات القانونية إلى أى تدبير من تدابير التنفيذ .

**(ب)** لا يدخل أى موظف أو مسؤول فى البلد المضيف أو أى شخص يمارس أية سلطة عامة داخل البلد المضيف مبانى المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي لأداء أية وظائف فيه إلا بموافقة مدير المركز وبموجب ما يقره من الشروط ، وفى حالة نشوب حريق أو حدوث أى طارئ آخر يتطلب إجراء حماية عاجلاً ، تفترض موافقة مدير المركز على أى دخول لازم إلى المباني حال تعذر الاتصال به فى الوقت المناسب .

**(ج)** يمكن استخدام مباني ومرافق المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي لعقد ما ينظمه المركز أو الأمم المتحدة أو غيرهما من المنظمات ذات الصلة من الاجتماعات والحلقات الدراسية والعروض ولما يتصل بذلك من أغراض أخرى .

**( د )** لا تستخدم مباني المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي على أى نحو لا يتماشى مع غرض المركز ونطاقه ، كما هو مبين فى المادة الثانية أعلاه .

**البند ٧ -** تكون محفوظات المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي ، وبصورة عامة كل الوثائق والمواد المتاحة له أو التى يمتلكها أو يستخدمها ، حيثما وجدت فى البلد المضيف وأياً كان حائزها ، مصونة الحرمة .

( المادة السادسة )

الخدمات العامة

البند ٨ - ( أ ) تُيسر السلطات المختصة ، تلبية لطلب مدير المركز ، حصول المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي على كل مايلزمه من الخدمات العامة مثل خدمات الإمداد بالماء والكهرباء والطاقة والاتصالات ، على سبيل المثال لا الحصر ، وبموجب أحكام وشروط لا تقل تفضيلاً عن تلك التي تمنحها الحكومة لأي بعثة دبلوماسية .

(ب) في حالة كون الخدمات العامة المشار إليها في الفقرة ( أ ) أعلاه تتاح للمركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي من جانب السلطات المعنية ، أو حيثما تكون أسعار هذه الخدمات خاضعة لسيطرة تلك السلطات ، لا يتجاوز سعر هذه الخدمات أدنى الأسعار المقارنة الممنوحة للبعثات الدبلوماسية .

(ج) في حالة وجود ظروف قاهرة ، تسفر عن توقف كامل أو جزئي للخدمات المذكورة أعلاه ، يمنح المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي ، لغرض الاضطلاع بمهامه ، نفس الأولوية التي تُمنح للوكالات والأجهزة الحكومية الأساسية .

(د) لا تحول أحكام هذه المادة دون التطبيق المعقول للوائح جمهورية مصر العربية المتعلقة بالحماية من الحريق أو بالنظافة الصحية .

( المادة السابعة )

الامن

البند ٩ - ( أ ) تكفل الحكومة ، عاملة عن طريق السلطات المختصة ، توفير الأمن والحماية لمباني المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي في كافة أرجاء جمهورية مصر العربية بالقدر الذي يتطلبه الأداء الفعال لمهامه وأنشطته ، وتمارس اليقظة لكفالة عدم الإخلال بهدوء مباني المركز بالدخول غير المأذون به لأشخاص أو مجموعات من الأشخاص من الخارج أو بحدوث إزعاج في الجوار المباشر للمباني .

(ب) توفر السلطات المختصة ، بناءً على طلب مدير المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي ، المساعدة اللازمة للحفاظ على القانون والنظام فى المباني وإخراج الأشخاص الذين يطلب مدير المركز إخراجهم منها .

### ( المادة الثامنة )

#### الإعفاء من الضرائب

البند ١٠ - يتمتع المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي وأصوله وأمواله وممتلكاته الأخرى بما يلى :

( أ ) الإعفاء من كل الضرائب المباشرة وغير المباشرة فى ما يتعلق بالأنشطة الرسمية للمركز ؛ على أن يكون مفهوماً أن المكتب لن يطلب إعفاءً من الضرائب التى تكون فى الواقع مجرد رسوم على خدمات المنافع العامة التى تقدمها السلطات المعنية أو شركة بموجب قوانين ولوائح الحكومة وبسعر ثابت وفقاً لكمية الخدمات المقدمة والتى يمكن تعريفها وشرحها وتفصيل بنودها بالتحديد .

(ب) الإعفاء من الضرائب الجمركية وكل الضرائب الأخرى وكذلك من أشكال الحظر والتقييد المفروضة على استيراد وتصدير المواد التى يستوردها أو يصدرها المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي لاستخدامه الرسمى ، على أن يكون مفهوماً أن الواردات المعفاة من الضرائب لا يمكن أن تباع فى جمهورية مصر العربية إلا بموجب الشروط التى توافق عليها السلطات المختصة .

(ج) الإعفاء من كل أشكال الحظر والتقييد المفروضة على استيراد أو تصدير المنشورات ، والصور الثابتة والمتحركة ، والأفلام ، وأشرطة التسجيل الصوتى ، والأقراص المدمجة ، والتسجيلات الصوتية التى يقوم المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي ، ضمن إطار أنشطته الرسمية ، باستيرادها أو تصديرها أو نشرها .



## ( المادة التاسعة )

## المعاملات المالية

**البند ١١ -** يجوز للمركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي ، دون تقييد ممتلكات وأصول المركز وفقاً للبند (٥) من المادة الثانية من الاتفاقية ، بغية أداء أنشطته :

١ - حيازة واستخدام الأموال والعملات من أى نوع ، وإدارة حسابات بأى عملة ؛

٢ - القيام بحرية بتحويل ما لديه من الأموال والعملات إلى أى بلد آخر أو منه أو داخل البلد المضيف ، وبتحويل أى عملة بحوزته إلى أية عملة أخرى ؛

٣ - منحه أفضل سعر صرف متاح قانونياً .

## ( المادة العاشرة )

## الاتصالات

**البند ١٢ -** يتمتع المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي ، لغرض اتصالاته الرسمية ، بمعاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك التي يمنحها البلد المضيف لأية حكومة أخرى ، بما في ذلك البعثات الدبلوماسية لتلك الحكومة ، في مسألة الأولويات ، والأسعار ، والضرائب على الرسائل البريدية، والكوابل، والبرقيات ، والرسائل اللاسلكية ، والصور المبرقة ، والهاتف وغير ذلك من وسائل الاتصال ، فضلاً عن الأسعار الصحفية لنشر المعلومات في الصحف والإذاعة .

**البند ١٣ - ( أ )** تكفل الحكومة حرمة الاتصالات الرسمية للمركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي ، مهما كانت وسائل الاتصال المستخدمة ، ولا يجوز أن تفرض أى شكل من أشكال الرقابة على هذه الاتصالات .

(ب) يكون للمركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي حق تشغيل معدات الاتصال ، بما في ذلك معدات الاتصال بواسطة السواتل ، واستخدام الرموز المشفرة ، وإرسال واستلام المراسلات بواسطة حاملي الحقائق ، والحقائب . ويجب أن تكون الحقائق موسومة بشعار الأمم المتحدة على نحو ظاهر للعيان ولا يجوز أن تحتوي إلا على الوثائق أو البنود المقصودة للاستخدام الرسمي ، ويزود حامل الحقيبة بشهادة صادرة عن الأمم المتحدة . ويجوز للمركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي وللبلد المضيف أن يناقشا أية إجراءات ذات صلة بالمسألة ، إذا لزم الأمر ، ولها علاقة بتشغيل معدات الاتصال وتسهيلاتهما ، رهناً بمراعاة أحكام الاتفاقية وهذا الاتفاق .

#### ( المادة الحادية عشرة )

#### المشاركون في اجتماعات الأمم المتحدة

البند ١٤ - ( أ ) يتمتع ممثلو الأعضاء في الأمم المتحدة الذين يدعون إلى اجتماعات ، وحلقات دراسية ، ودورات تدريبية ، وندوات ، وحلقات عمل ، وأنشطة مماثلة ينظمها المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي ، أثناء ممارستهم لوظائفهم ، بالامتيازات والحصانات المبينة في المادة الرابعة من الاتفاقية .

(ب) تحترم الحكومة ، وفقاً لما يتصل بالأمر من مبادئ الأمم المتحدة وممارساتها ولهذا الاتفاق ، حرية التعبير الكاملة للمشاركين في الاجتماعات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية والندوات وحلقات العمل والأنشطة المماثلة التي ينظمها المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي ، والتي تكون الاتفاقية قابلة للتطبيق عليها . ويتمتع جميع المشاركون والأشخاص الذين يؤدون وظائف بصدده هذه الاجتماعات ، والحلقات الدراسية ، والدورات التدريبية ، والندوات ، وحلقات العمل والأنشطة المماثلة التي ينظمها المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي ، بالحصانة من الإجراءات القانونية فيما يتعلق بما يصدر عنهم من أقوال وأفعال بصدده الأنشطة .

## ( المادة الثانية عشرة )

## موظفو المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائى

**البند ١٥ - ( أ )** يتمتع الموظفون فى البلد المضيف بنفس الامتيازات والمحصانات والتسهيلات التى تطبق على الموظفين المعينين فى بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى مصر وفقاً للاتفاق المتعلق بالمساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى حكومة مصر ، المبرم فى القاهرة بتاريخ ١٩ كانون الثانى / يناير ١٩٨٧

**(ب)** بصورة خاصة ، ومع مراعاة الاتفاقية ، يعفى موظفو الأمم المتحدة الذين يحملون الجنسية المصرية ، الذين يعينون فى المركز ، من كل الضرائب على المرتبات والمكافآت التى تدفعها لهم الأمم المتحدة . ويتولى البرنامج الإنمائى إعلام السلطات المصرية المختصة بأسماء هؤلاء الموظفين ويقدم للحكومة تأكيداً رسمياً بمثل هذا التعيين . أما الأشخاص الذين يحملون الجنسية المصرية والذين لا يستوفون الشروط لهذا الإعفاء ، فلا يكونون مؤهلين للإعفاء بموجب هذا الاتفاق من دفع الضرائب المفروضة عليهم من الحكومة المصرية .

**البند ١٦ - ( أ )** دون المساس بأحكام المادة أعلاه ، يتمتع مدير المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائى أثناء إقامته فى البلد المضيف بالامتيازات والمحصانات والتسهيلات الممنوحة للمبعوثين الدبلوماسيين ، وفقاً للقانون الدولى . وعلاوة على ذلك ، ودون مساس بأحكام المادة أعلاه ، يمنح نائب مدير المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائى الامتيازات والمحصانات والتسهيلات الممنوحة للموظفين الدبلوماسيين فى البعثات المعتمدة لدى البلد المضيف ، ويدرج اسماهما فى القائمة الدبلوماسية .

**(ب)** تمنح الامتيازات والمحصانات والتسهيلات المشار إليها أعلاه أيضاً للأزواج وللمعالين من أعضاء أسر موظفى المركز المعينين .

## ( المادة الثالثة عشرة )

## الخبراء الموفدون فى مهمات

البند ١٧ - يمنح الخبراء ، خلاف الموظفين ، الذين يؤدون مهمات للمركز الإقليمى للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائى الامتيازات والحصانات المبينة فى المادتين السادسة والسابعة من الاتفاقية .

## ( المادة الرابعة عشرة )

## الأشخاص الذين يؤدون خدمات

البند ١٨ - ( أ ) الأشخاص الذين يؤدون خدمات باسم الأمم المتحدة :

١ - تكون لهم حصانة من الإجراءات القانونية فيما يتعلق بما يصدر عنهم من أقوال أو كتابات أو أية أفعال أخرى أثناء تأديتهم لبرامج الأمم المتحدة أو للأنشطة الأخرى ذات الصلة بموجب هذا الاتفاق . وتظل هذه الحصانة مستمرة حتى بعد انتهاء عملهم مع الأمم المتحدة .

٢ - يمنحون ، مع أزواجهم ومن يعيلون من أقارب ، نفس تسهيلات الإعادة إلى الوطن فى وقت الأزمات الدولية التى تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين .

٣ - يعفون من الضرائب على الرسوم التى تدفعها لهم الأمم المتحدة ، إلا إذا كانوا من رعايا البلد المضيف ، وفى هذه الحالة لا يكونون مؤهلين لهذا الإعفاء .

(ب) يجوز أن يمنح الأشخاص الذين يؤدون خدمات باسم الأمم المتحدة، لغرض تمكينهم من أداء وظائفهم بصورة مستقلة وكفاءة من الامتيازات والحصانات والتسهيلات الأخرى المنصوص عليها فى المادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة أعلاه ، وفق ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين ، باستثناء الرعايا المصريين المعينين محلياً ، والذين يتمتعون فقط بالحصانة من الإجراءات القانونية .

## ( المادة الخامسة عشرة )

## الافراد المعينون محليا الذين تدفع أجورهم بالساعة

البند ١٩ - ( أ ) تكون أحكام وشروط توظيف الأشخاص المعينين محلياً الذين تدفع أجورهم بالساعة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة ولأنظمة وقواعد وسياسات الأجهزة المختصة للأمم المتحدة ، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

(ب) يمنح الأشخاص المعينون في جمهورية مصر العربية والذين تدفع أجورهم بالساعة الحصانة من الإجراءات القانونية فيما يتعلق بما يصدر عنهم من أقوال وكتابات وكل الأفعال التي يؤدونها بصفتهم الرسمية . وتظل هذه الحصانة سارية حتى بعد انتهاء عملهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

## ( المادة السادسة عشرة )

## التنازل عن الحصانة

البند ٢٠ - تمنح الامتيازات والحصانات المقدمة بموجب هذا الاتفاق خدمة لمصالح الأمم المتحدة وليس للمتفعة الشخصية للأشخاص المعينين . ويكون للأمين العام حق وواجب التنازل عن الحصانة لأي فرد مشار إليه في المواد الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة في أية حالة يرى فيها أن هذه الحصانة تعرقل سير العدالة ويمكن التنازل عنها دون المساس بمصالح المنظمة .

## ( المادة السابعة عشرة )

## التعاون مع السلطات المختصة )

البند ٢١ - دون المساس بالامتيازات والحصانات الممنوحة بموجب هذا الاتفاق ، من واجب جميع الأشخاص الذين يتمتعون بهذه الامتيازات والحصانات أن يحترموا قوانين ولوائح البلد المضيف وأن لا يتدخلوا في الشؤون الداخلية للبلد المضيف .

البند ٢٢ - دون المساس بالامتيازات والحصانات المشار إليها في هذا الاتفاق ، يتعاون المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي في جميع الأوقات مع السلطات المختصة لتيسير إقامة العدل على الوجه السليم وكفالة الالتزام بلوائح الشرطة ومنع حدوث أي إساءة استعمال فيما يتعلق بالتسهيلات والامتيازات والحصانات الممنوحة للأشخاص المشار إليهم في هذا الاتفاق .

## ( المادة الثامنة عشرة )

## المسؤولية

**البند ٢٣ -** تتحمل الحكومة جميع مخاطر العمليات الناشئة بموجب هذا الاتفاق . وتكون مسئولة عن معالجة المطالبات المقدمة في جمهورية مصر العربية والناشئة عن تنفيذ العمليات بموجب هذا الاتفاق أو التي تعزى بصورة مباشرة إلى ذلك التنفيذ ، والتي قد تتقدم بها أطراف ثالثة ضد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو وكالة تنفيذية ، أو موظفيها وخبرائها الموفدين في مهمات والأشخاص الذين يؤدون خدمات لها ، وتخلي ذمهم من المسؤولية فيما يتعلق بمثل هذه المطالبات أو التبعات . ولا ينطبق الحكم السابق الذكر إذا كان الطرفان متفقين على أن المطالبة أو المسؤولية ناجمة عن إهمال جسيم أو سوء سلوك متعمد من الأفراد المذكورين أعلاه .

## ( المادة التاسعة عشرة )

## الدخول إلى البلد المضيف والخروج منه والتحرك والإقامة داخله

**البند ٢٤ -** يكون لجميع الأشخاص المشار إليهم في هذا الاتفاق ، بمن فيهم جميع المشاركين في الاجتماعات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية والندوات وحلقات العمل والأنشطة المماثلة التي ينظمها المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي ، الحق في الدخول غير المعاق إلى البلد المضيف والخروج منه والإقامة فيه والتحرك داخله بحرية . وتمنح لهم تأشيرات أو أذونات الدخول أو التراخيص ، حيثما تكون مطلوبة ، على وجه السرعة الممكنة وبدون تقاضى رسوم .

## ( المادة العشرون )

## جواز المرور

**البند ٢٥ -** تعترف الحكومة بجواز مرور الأمم المتحدة الصادر عن المنظمة وتقبله بوصفه وثيقة سفر صالحة تعادل جواز السفر . ووفقاً لأحكام البند ٢٦ من الاتفاقية ، تعترف الحكومة أيضاً وتقبل بالشهادات الصادرة عن الأمم المتحدة لأشخاص مسافرين في مهمة رسمية للأمم المتحدة .

**البند ٢٦ -** تعالج الطلبات المقدمة للحصول على الأذونات أو التأشيرات اللازمة ، حيث تكون مطلوبة ، من جانب الموظفين الذين يحملون جوازات مرور الأمم المتحدة ومعاليهم ، بأسرع ما يمكن وبدون تقاضى أى رسوم . وبالإضافة إلى ذلك ، يمنح هؤلاء الأشخاص تسهيلات السفر السريع . وتوافق الحكومة كذلك على إصدار أية تأشيرات مطلوبة على جوازات مرور الأمم المتحدة أو جوازات السفر الوطنية .

**البند ٢٧ -** تمنح تسهيلات مماثلة لتلك المحددة فى البند ٢٦ أعلاه للخبراء والأشخاص الآخرين الذين يؤكد المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائى أنهم يسافرون فى أعمال رسمية للأمم المتحدة ، رغم أنهم لا يحملون جوازات مرور الأمم المتحدة .

### ( المادة الواحدة والعشرون )

#### بطاقات الهوية

**البند ٢٨ - ( أ )** يمنح المدير ونائب المدير اللذان يحمل كل منهما جواز مرور الأمم المتحدة ، بطاقة هوية دبلوماسية من السلطات المختصة فى البلد المضيف .

(ب) يمنح جميع الموظفين الآخرين ، خلاف المذكورين فى الفقرة ( أ ) أعلاه ، الذين يحملون جوازات مرور الأمم المتحدة بطاقات هوية من السلطات المختصة فى البلد المضيف وفق ما يقدمه للمنظمات الدولية .

(ج) أما الأفراد الآخرون الذين يحملون شهادات ، فيمنحون بطاقات هوية مؤقتة من السلطات المختصة فى البلد المضيف رهناً بفترة دنيا من الخدمة يتفق عليها بين المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائى والبلد المضيف .

## ( المادة الثانية والعشرون )

## علم الأمم المتحدة وشعارها

البند ٢٩ - يكون للمركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي حق عرض شعار الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و / أو رفع علم الأمم المتحدة على مبانيه ومركباته وطائراته وسفنه .

## ( المادة الثالثة والعشرون )

## الضمان الاجتماعي

البند ٣٠ - ( أ ) يوافق الطرفان على أنه بالنظر إلى أن موظفي الأمم المتحدة يخضعون للنظامين الأساسيين والإداري لموظفي الأمم المتحدة ، بما في ذلك مادتهما السادسة التي تنشئ مخططاً شاملاً للضمان الاجتماعي ، تعفى الأمم المتحدة وموظفوها ، بغض النظر عن جنسياتهم ، من قوانين البلد المضيف بشأن التغطية الإلزامية والمساهمة الإلزامية في خطط الضمان الاجتماعي للبلد المضيف أثناء تعيينهم في البرنامج الإنمائي .

(ب) تنطبق أحكام الفقرة ( أ ) أعلاه ، مع إجراء التعديلات اللازمة حسب مقتضى الحال ، على أعضاء أسر الأشخاص المشار إليهم في الفقرة ( أ ) أعلاه الذين يشكلون جزءاً من أسرهم المعيشية ، مالم يكن هؤلاء الأعضاء موظفين أو عاملين لحسابهم الخاص في البلد المضيف أو يتلقون استحقاقات الضمان الاجتماعي من الحكومة .

## ( المادة الرابعة والعشرون )

## وصول أعضاء أسر الموظفين إلى سوق العمل وإصدار

## تأشيرات الدخول وتصاريح الإقامة لعاملهم المنزليين

البند ٣١ - ( أ ) تمنح السلطات المختصة أذونات العمل لأزواج الموظفين المعيّنين في المركز الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي الذين يكون مركز عملهم في البلد المضيف ، ولأطفالهم الذين يشكلون جزءاً من أسرهم المعيشية والذين تقل أعمارهم عن ٢١ سنة أو الذين يكونون معتمدين عليهم اقتصادياً . وبدون المساس بما سبق ، تنطبق لوائح البلد المضيف بصدد منح الأذونات للأزواج والأطفال .

(ب) تصدر السلطات المعنية تأشيرات الدخول وأذونات الإقامة وأية وثائق أخرى ، حين تكون مطلوبة ، للعاملين المنزليين لدى الموظفين المعيّنين في المركز ، بالسرعة الممكنة .



## ( المادة الخامسة والعشرون )

## تسوية المنازعات

**البند ٣٢ -** أى نزاع بين الطرفين ينشأ عن هذا الاتفاق أو يتصل به ، ولا يسوى عن طريق التفاوض أو بأية طريقة تسوية أخرى متفق عليها ، يحال بناءً على طلب أى من الطرفين ، إلى هيئة مؤلفة من ثلاثة محكمين . ويعين كل من الطرفين محكما واحداً ويقوم المحكمان المعينان بهذه الطريقة بتعيين محكم ثالث يكون رئيس الهيئة . وإذا لم يقم أحد الطرفين فى غضون ثلاثين يوماً من طلب التحكيم ، بتعيين محكم ، أو إذا لم يتم فى غضون خمسة عشر يوماً من تعيين المحكمين تعيين المحكم الثالث ، جاز لأى من الطرفين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية أن يعين المحكم المشار إليه . وتقرر الهيئة الإجراءات الخاصة بها . بشرط أن يشكل وجود أى محكمين نصائباً لجميع الأغراض ، وأن تتطلب كل المقررات موافقة أى اثنين من المحكمين . ويتحمل الطرفان نفقات الهيئة وفق ما تقدره الهيئة . ويتضمن قرار التحكيم بياناً بالأسباب التى يستند إليها . ويكون قاطعاً وملزماً للطرفين .

## ( المادة السادسة والعشرون )

## أحكام ختامية

**البند ٣٣ - ( أ )** يفهم الطرفان أنه إذا أبرمت الحكومة أى اتفاق مع منظمة حكومية دولية يتضمن أحكاماً وشروطاً أكثر تفضيلاً لها من تلك المقدمة للبرنامج الإنمائى ، بموجب هذا الاتفاق تمنح هذه الشروط والأحكام للبرنامج الإنمائى ، بناءً على طلبه عن طريق اتفاق تكميلى .

**(ب)** لا ينقل مقر المركز الإقليمى للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائى من مبانیه ما لم يقرر البرنامج الإنمائى ذلك .

**البند ٣٤ -** يجوز تعديل هذا الاتفاق باتفاق كتابى بين الطرفين فيه ، ويولى كل طرف الاعتبار الكامل لأى مقترح يتقدم به الطرف الآخر بموجب هذا البند .

**البند ٣٥ - ( أ )** يبدأ نفاذ هذا الاتفاق لدى تسلم البرنامج الإنمائى إشعاراً من الحكومة يشير إلى أن الإجراءات الداخلية اللازمة لبدء نفاذ الاتفاق قد اكتملت . وبانتظار بدء نفاذ هذا الاتفاق ، ينطبق الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى ١٩ كانون الثانى / يناير ١٩٨٧ والمتصل بالمساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى للبلد، مع إجراء التعديلات اللازمة حسب مقتضى الحال، على المركز الإقليمى للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائى وموظفيه .

**(ب)** يجوز لأى من الطرفين إنهاء هذا الاتفاق بتوجيه إشعار كتابى إلى الطرف الآخر وينتهى الاتفاق بعد ستة أشهر من تسلم هذا الإشعار . وبغض النظر عن أى إشعار بالإنهاء ، يظل هذا الاتفاق سارياً إلى أن يتم الوفاء الكامل بكل الالتزامات التى تم الدخول فيها بفضل هذا الاتفاق أو إنهاؤها .

**(ج)** غير أن هذا الاتفاق يظل سارياً للفترة الإضافية التى قد تكون لازمة للعمل على وقف أنشطة المركز الإقليمى للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائى بصورة نظامية وتسوية أى نزاع بين الطرفين .

وإثباتاً لما تقدم قام الموقعان أدناه ، المعينان على النحو الواجب واللذان يمثل كل منهما أحد الطرفين ، بتوقيع هذا الاتفاق بنسخته باللغتين الإنكليزية والعربية . وتكون الغلبة للنص باللغة الإنكليزية لأغراض التفسير وفى حالة وجود نزاع .

حرر فى مدينة نيويورك فى هذا اليوم التاسع والعشرين من شهر تموز / يولية ٢٠١٠

عن

برنامج الأمم المتحدة الإنمائى

عن

جمهورية مصر العربية

التوقيع /

التوقيع /